

Distr.: General
27 July 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 69 (أ) من جدول الأعمال المؤقت *

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: تنفيذ الصكوك المتعلقة
بحقوق الإنسان

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 122/46، لمحة عامة عن عمل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة، ولا سيما التوصيات المتعلقة بتقديم المنح إلى المنظمات المستفيدة التي اعتمدها مجلس أمناء الصندوق في دورته السادسة والعشرين، المعقودة في جنيف في الفترة من 22 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ويقدم التقرير أيضاً معلومات عن توصيات أخرى اعتمدها المجلس وعن أنشطة تتعلق بالصندوق.



أولاً - مقدمة

ألف - تقديم التقرير

1 - أعد هذا التقرير وفقاً للترتيبات التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 122/46، الذي أنشأت بموجبه صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة. وهو يعرض التوصيات التي اعتمدها مجلس أمناء الصندوق في دورته السادسة والعشرين المعقودة في جنيف في الفترة من 22 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وقد وافقت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على هذه التوصيات باسم الأمين العام في 27 كانون الثاني/يناير 2022.

باء - ولاية الصندوق

2 - تمشيا مع القرار 122/46، أنشئ الصندوق بهدف تقديم العون الإنساني والقانوني والمالي إلى الأفراد الذين تعرضوا، بسبب أشكال الرق المعاصرة، لانتهاكات جسيمة من حقوق الإنسان المكفولة لهم. ويتلقى الصندوق تبرعات من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والكيانات الخاصة أو العامة ومن الأفراد.

جيم - إدارة الصندوق ومجلس الأمناء

3 - يدير الأمين العام الصندوق عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بناء على مشورة يقدمها مجلس الأمناء ووفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

4 - ويتكون مجلس الأمناء من خمسة أعضاء لديهم الخبرة المناسبة في مجال حقوق الإنسان، وخاصة في المسائل المتعلقة بأشكال الرق المعاصرة. وهم يعملون بصفتهم الشخصية، ويعينهم الأمين العام مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي العادل. ويتألف المجلس من هيلاني جيلاني (باكستان)، ودانوود مزيكينغي شيروا (الرئيس، ملاوي)، وسواهير بيرابنو - غوزمان (هندوراس)، وإيكاترينا شيلينغ (جمهورية مولدوفا)، وجورجينا فاز كابرال (فرنسا).

دال - أثر جائحة مرض فيروس كورونا وتقلص الحيز المدني على الصندوق

5 - في عام 2021، وللعام الثالث على التوالي، أثرت الاضطرابات الاقتصادية العالمية والمحلية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بشكل غير متناسب على ضحايا أشكال الرق المعاصرة، مما زاد من احتياجاتهم من المساعدة النفسية والاجتماعية والقانونية والإنسانية. وشكلت الجائحة أيضاً تحدياً لقدرة منظمات المجتمع المدني على تقديم خدمات المساعدة المباشرة لضحايا أشكال الرق المعاصرة. وواصلت المنظمات المتلقية لمنح الصندوق تكييف أساليب عملها مع الحقائق الجديدة، بوسائل من بينها تحويل بعض الأنشطة التي كانت تجري في السابق حضورياً إلى أنشطة يتم الاضطلاع بها عن طريق الهاتف وعلى منصات على شبكة الإنترنت. وعلى الرغم من هذه التحديات، حقق معظم متلقي المنح أو تجاوزوا العدد المستهدف من المستفيدين المشار إليه في طلباتهم للحصول على منح عام 2021. وإضافة إلى ذلك، كان على منظمات المجتمع المدني، في عدد متزايد من البلدان، أن تتصدى لتقلص الحيز المدني، بما في ذلك التشريعات الوطنية التي تعرقل قدرتها على التماس التمويل الأجنبي وتقديم مساعدة شاملة لضحايا أشكال الرق المعاصرة.

ثانيا - إدارة المنح

ألف - معايير المقبولية

6 - وفقا لولاية الصندوق المحددة في القرار 122/46، يستفيد من المساعدة التي يقدمها الصندوق الأفراد الذين تعرّضوا، نتيجة لأشكال الرق المعاصرة، لانتهاكات جسيمة تمس بحقوق الإنسان المكفولة لهم. وترد في المبادئ التوجيهية للصندوق المعايير المتبعة لقبول المشاريع⁽¹⁾. وينبغي أن تهدف مقترحات المشاريع إلى تقديم خدمات المساعدة إلى المستفيدين الذين يقعون ضحية لأشكال الرق المعاصرة وأفراد أسرهم عند الاقتضاء. وأشكال الرق المعاصرة التي توهل للاستفادة من منح المشاريع تشمل الرق التقليدي والمتوارث، والقنانة، والاستعباد، والعمل القسري، وإسار الدين، وأسوأ أشكال عمل الأطفال، والزواج القسري وزواج الأطفال، وبيع الزوجات والأرامل الموروثات، والاتجار بالأشخاص وبالأعضاء البشرية، والاستعباد الجنسي، وبيع الأطفال، والاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة.

7 - وتُخصّص المنح للمشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني التي تهدف إلى تقديم خدمات إعادة التأهيل وجبر الضرر لضحايا أشكال الرق المعاصرة ولتمكينهم وإدماجهم عن طريق تقديم المساعدة المباشرة. وقد يشمل ذلك المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية والإنسانية والتعليمية والتدريب المهني أو التدريب على المهارات أو غير ذلك من أشكال المساعدة التي تعين الضحايا على تأمين أسباب الرزق بشكل مستقل. وترد معلومات مفصلة عن أنواع المساعدة المقدمة إلى الضحايا من خلال المشاريع التي يمولها الصندوق، فضلا عن أثرها على حياة المستفيدين، على الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان⁽²⁾.

باء - الرصد والتقييم

8 - عُرض على المجلس في دورته السادسة والعشرين 94 طلبا مقبولا للحصول على منح مشاريع متصلة بأنشطة من المقرر تنفيذها في عام 2022. وتجرى أمانة الصندوق تقييما شاملا لجميع طلبات المنح عن طريق استعراض مكثبي. وفيما يخص المنظمات التي تقدم مقترحات مشاريع لأول مرة، عادة ما تُجرى قبل إصدار المنحة زيارات ميدانية إلى مواقع المنظمات التي تطلب المنحة، وذلك كجزء إلزامي من عملية التقييم. وتجرى أيضا زيارات دورية لرصد تنفيذ المشاريع الجارية وأثرها فيما يتعلق بالطلبات التي تسعى إلى الحصول على دعم متجدد من الصندوق. ووضعت أمانة الصندوق دليلا داخليا بشأن إجراء الزيارات إلى مواقع المشاريع الجديدة والمتجددة، وذلك لضمان الاتساق في عملية التقييم.

9 - وبعد تعليق الزيارات الميدانية لمدة عامين بسبب القيود المفروضة على السفر إثر تفشي جائحة كوفيد-19 في عامي 2020 و 2021، استأنف المجلس والأمانة والوجود الميداني لمفوضية حقوق الإنسان الزيارات الميدانية لأكثر من 63 من مقدمي طلبات المشاريع في أكثر من 40 بلدا. وفي الفترة من 1 كانون

(1) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Slavery/UNVTCFS/GuidelinesSlavery_en.pdf

(2) انظر www.ohchr.org/en/about-us/funding-and-budget/trust-funds/united-nations-voluntary-trust-fund-contemporary-forms-slavery

الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2022، أجريت زيارات إلى أكثر من تسعة مشاريع في إثيوبيا وإيطاليا واليوسنة والهرسك وبيرو وشيلي وفرنسا واليونان.

ثالثاً - حالة الصندوق المالية

10 - في عام 2021، تلقى الصندوق تبرعات وتعهدات وهبات عامة من 11 مانحاً بإجمالي 1 510 218 دولاراً. وبفضل التبرعات الاستثنائية التي قدمتها ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى الصندوق بمبلغ إجمالي قدره 1 113 784 دولاراً، حصل الصندوق على أكثر من مليون دولار من الدخل في عام 2021، لأول مرة في تاريخه.

11 - ويبين الجدول أدناه ما ورد في عام 2021 من تبرعات وتعهدات بالتبرع.

التبرعات والتعهدات بالتبرع الواردة في عام

(بدولارات الولايات المتحدة)

الجهة المانحة	المبلغ	تاريخ الاستلام
أندورا	22 522	29 كانون الأول/ديسمبر
أستراليا	135 617	21 كانون الأول/ديسمبر
ألمانيا	59 031	8 تشرين الأول/أكتوبر
اليونان	459 588	6 كانون الأول/ديسمبر
	11 723	8 نيسان/أبريل
لكسمبرغ	17 441	19 تشرين الثاني/نوفمبر
البرتغال	5 973	31 كانون الأول/ديسمبر 2020
	5 630	24 كانون الأول/ديسمبر
قطر	20 000	21 كانون الثاني/يناير
	20 000	3 حزيران/يونيه
المملكة العربية السعودية	50 000	5 تشرين الأول/أكتوبر
إسبانيا	85 000	17 كانون الأول/ديسمبر
جمهورية كوريا	22 522	15 تشرين الثاني/نوفمبر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	302 663	28 كانون الثاني/يناير
	292 502	20 كانون الأول/ديسمبر
المجموع	1 510 218	

12 - ومع ذلك، لا يزال نقص التمويل وعدم استقرار الدخل يشكلان مسألتين مزمنتين. فمُنذ عام 2002، تلقى الصندوق تبرعات من الدول الأعضاء بلغ مجموعها 13,9 مليون دولار، وهو ما يمثل متوسط دخل سنوي قدره 695 000 دولار. وفي الوقت نفسه، تجاوز الطلب على التمويل بشكل كبير قدرة الصندوق على دعم المشاريع، حيث بلغت طلبات المشاريع المقبولة الواردة في عام 2022 ما مجموعه

2 857 000 دولار. وحتى 30 حزيران/يونيه 2022، تلقى الصندوق 16 741 دولاراً من التبرعات والتعهدات بالتبرع من دولتين عضوين.

رابعاً - الدورة السادسة والعشرون للمجلس والأنشطة التي جرت في فترة ما بين الدورات

13 - عُقدت الدورة السادسة والعشرون لمجلس الأمناء في جنيف في الفترة من 22 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وتناول المجلس، وفقاً لبرنامج عمله، أربع مسائل سياساتية رئيسية، هي: (أ) تقديم المنح والتوصيات المتصلة بالسياسات؛ (ب) الحوار مع الجهات المتلقية لمنح الصندوق؛ (ج) التنسيق والشراكات الاستراتيجية؛ (د) الذكرى السنوية الثلاثون لإنشاء الصندوق.

14 - وعقد المجلس اجتماعاً عن بعد فيما بين الدورات في 23 أيار/مايو 2022 لمناقشة اعتماد آلية للمنح فيما بين الدورات، ووافق على إطلاق دعوة خاصة لمساعدة ضحايا الرق المتوارث والتقليدي في منطقة الساحل.

ألف - التوصيات المتعلقة بتقديم المنح وبالسياسات

15 - تلقت أمانة الصندوق، في إطار دعوتها لتقديم الطلبات لعام 2022، التي كانت مفتوحة في الفترة من 15 كانون الثاني/يناير إلى 1 آذار/مارس 2021، 127 طلباً من منظمات المجتمع المدني للحصول على منح لمشاريع ستنفذ في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وبعد أن قامت أمانة الصندوق بفحص الطلبات، أُعلن قبول 94 طلباً من طلبات المشاريع، بلغت قيمتها 2 424 390 دولاراً من الأموال المطلوبة لتقديم المساعدة المباشرة إلى ضحايا أشكال الرق المعاصرة. ونظر المجلس في دورته السادسة والعشرين في طلبات المشاريع وتقييماتها. وأعطيت الأولوية للطلبات المتوائمة مع الأولويات المواضيعية للمقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها (A/75/166). وأعطيت الأولوية أيضاً للطلبات التي تستجيب لاحتياجات الأشخاص المعرضين بشكل خاص لخطر أشكال الرق المعاصرة ويحتاجون للمزيد من الاهتمام والحماية، بما في ذلك الشعوب الأصلية والأقليات والأشخاص المتنقلون والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن والمشردون، بمن فيهم الأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشوارع، وضحايا الرق في سياق الاستغلال في الاقتصاد غير الرسمي.

16 - وأعطى المجلس الأولوية لاستعراض مقترحات المشاريع التي كانت أمانة الصندوق قد أصدرت بشأنها توصية قوية بتمويلها. وإضافة إلى تقييم احتياجات كل طلب وجدارته، أوصى المجلس بالمعايير التالية لتوجيه عملية صنع القرار فيه: (أ) الحد من العدد الإجمالي للمنح إلى 45 منحة كحد أقصى؛ (ب) زيادة متوسط حجم المنحة؛ (ج) إعطاء الأولوية لمتلقي المنح الحاليين (في حدود فترة التمويل البالغة خمس سنوات)؛ (د) النظر في أثر كل منحة في سياق الاحتياجات المالية العامة لمقدم الطلب؛ (هـ) إعطاء الأسبقية للمنظمات المحلية على المنظمات الدولية؛ (و) مراعاة دور مقدمي الطلبات في دعم نمو حركة حقوق الإنسان في البلاد. وأوصى المجلس بالموافقة على 43 منحة، بمبلغ إجماليه 961 000 دولار. ووافقت المفوضة السامية، باسم الأمين العام، على هذه التوصيات في 27 كانون الثاني/يناير 2022.

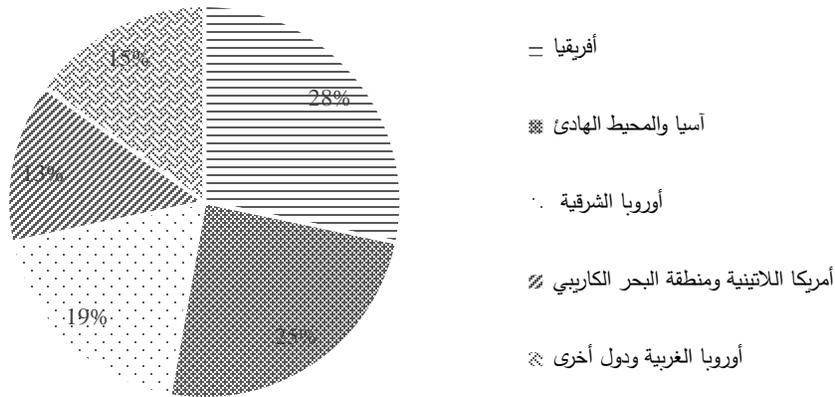
17 - ومن خلال هذه المنح الثلاث والأربعين، سيساعد الصندوق أكثر من 13 012 ضحية في 33 بلداً. ففي شيلي، على سبيل المثال، ستقدم منظمة Corporación ONG Raíces، التي تلقت منحة

قدرها 20 000 دولار، المساعدة الاجتماعية، والتدريب المهني، والتعليم، وأنشطة تنظيم المشاريع الصغيرة، والمساعدة الإنسانية، بما في ذلك المأوى والغذاء والملبس، إلى 22 ضحية من ضحايا الاستغلال الجنسي التجاري. وفي الهند، سيقدم صندوق Vizhuthugal لتطوير التعليم المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية والتعليمية والإنسانية إلى 1 533 ضحية من ضحايا العمل القسري وإسار الدين في ولاية تاميل نادو، بعد أن تلقى منحة قدرها 20 000 دولار. وفي السنغال، ستقدم مؤسسة Maison de la Gare، التي تلقت منحة قدرها 21 000 دولار، المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية والتعليمية، والتدريب المهني، وآلات الخياطة، والمأوى، والدعم الإنساني لعدد قدره 2 738 من أطفال الكنائس من ضحايا أسوأ أشكال عمل الأطفال في سان لويس، السنغال.

18 - ويبين الشكلان الأول والثاني توزيع المنح التي تمت الموافقة عليها في عام 2022 البالغ عددها 43 منحة، بحسب المنطقة وشكل الرق المعاصر.

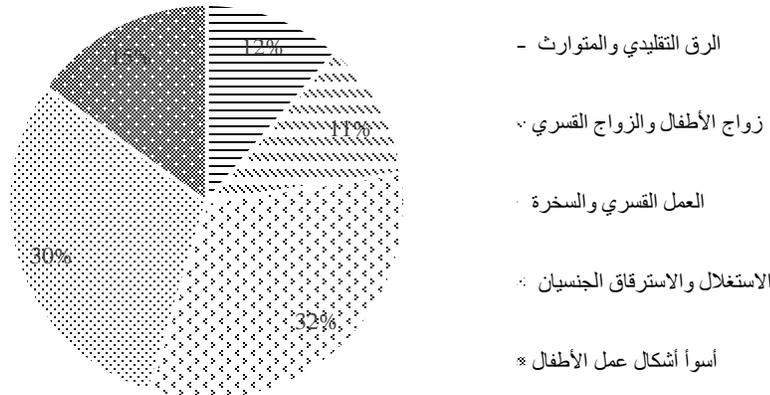
الشكل الأول

المنح المقدمة في عام 2022، بحسب المنطقة



الشكل الثاني

المنح المقدمة في عام 2022، بحسب نوع الرق المعاصر



- 19 - وتلقت أمانة الصندوق، في إطار دعوتها لتقديم الطلبات لعام 2023، التي كانت مفتوحة في الفترة من 15 كانون الثاني/يناير إلى 1 آذار/مارس 2022، 97 طلباً من منظمات المجتمع المدني للحصول على منح لمشاريع ستتقدّم في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وقامت أمانة الصندوق بفحص طلبات المشاريع للتأكد من مقبوليتها في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2022. وأعلن قبول 75 طلباً من طلبات المشاريع، بلغت قيمتها 2 857 000 دولار من الأموال المطلوبة لتقديم المساعدة المباشرة إلى ضحايا أشكال الرق المعاصرة. ومن المتوقع أن يقدم المجلس توصيات لتقديم المنح المتعلقة بهذه الطلبات في دورته السابعة والعشرين المقرر عقدها في الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2022 في جنيف. ولم يحدد المجلس أي أولويات للدعوة السنوية لتقديم الطلبات، من أجل إبقائها في متناول جميع المنظمات التي تحتاج إلى تمويل لمساعدة ضحايا أشكال الرق المعاصرة.
- 20 - وعضواً عن تحديد أولويات ثابتة، أوصى المجلس بإجراء أنشطة توعية لزيادة إبراز الصندوق في بلدان آسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك في شمال أفريقيا والجنوب الأفريقي. وأبرز أعضاء المجلس، كنموذج للممارسة الجيدة، أنشطة الاتصال بالمنظمات التي يقودها الروما بالاشتراك مع قسم الشعوب الأصلية والأقليات التابع لمفوضية حقوق الإنسان والوجود الميداني للمفوضية.
- 21 - وأوصى المجلس بإجراء مراجعة شاملة لمبادئ الصندوق التوجيهية المعدّة لاستخدام الجهات المقدمة للطلبات والجهات المتلقية للمنح بما يعكس المتطلبات الإدارية الجديدة ويعالج قضايا السياسات المتطورة خلال عام 2023.

باء - الحوار مع الجهات المتلقية لمنح الصندوق

- 22 - من أجل معرفة المزيد عن الإنجازات والتحديات التي تواجهها الجهات المتلقية لمنح الصندوق، عقد المجلس حواراً غير رسمي عبر الإنترنت في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 مع ممثلين من منظمة نوفي بوت (البوسنة والهرسك)، ومؤسسة ألاس دي كوليبيري (إكوادور)، ومنظمة لايف بلوم الدولية للخدمات (كينيا)، ومنظمة Pourakhi (نيبال)، ومنظمة العمل المنصف (هولندا). وأبلغ ممثلو الجهات المتلقية لمنح الصندوق عن تحديات كبيرة في تحديد الضحايا الذين تعرضوا للاتجار و/أو الاستغلال خارج بلدانهم الأصلية وإنقاذهم وإعادتهم إلى أوطانهم، وتحدثوا عن الانتقام الذي يواجهه المستفيدون من المشاريع والممارسون من الموظفين، ولا سيما من قبل المتجرين بالأشخاص. وأبلغوا أيضاً عن صعوبات في تأمين التمويل المنتظم من مصادر حكومية ووجهوا الانتباه إلى تخفيضات التمويل من جانب مصادر عامة، التي تعيق الاستدامة. ووصف الممثلون أساليب العمل المبتكرة، مثل شبكات الدعم التي يقودها الناجون، والشراكات مع المنظمات في بلدان المصدر والمقصد، وبناء قدرات الممارسين. وأخيراً، شددوا على ضرورة تنظيم حملات توعية للفئات المعرضة لخطر الاتجار والاستعباد، فضلاً عن تدريب الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القوانين. وعقب الحوار، أوصى المجلس باستكشاف خيارات لتيسير التبادل فيما بين الجهات المتلقية للمنح وتزويدها بالمعلومات والتدريب بشأن استخدام آليات الأمم المتحدة ذات الصلة المعنية بحقوق الإنسان.

جيم - التنسيق والشراكات الاستراتيجية

23 - واصل المجلس السعي إلى تنسيق أوثق مع الجهات الفاعلة المشاركة في مساعدة ضحايا أشكال الرق المعاصرة، ولا سيما آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لمناقشة الأدوار والأولويات التكميلية وأوجه التآزر الممكنة، بغية وضع خطة مشتركة لمكافحة الرق.

الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان

24 - أوصى المجلس بمواصلة إصدار بيانات مشتركة مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ولا سيما للاحتفال باليوم الدولي لإلغاء الرق في 2 كانون الأول/ديسمبر، وتنظيم مناسبات مشتركة وحلقات دراسية شبكية معهم. وأوصى المجلس أيضا بمواصلة تعميم الدعوات الموجهة إلى الجهات المتلقية لمنح الصندوق للحصول على مدخلات بشأن التقارير المواضيعية للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وتبادل تفاصيل الاتصال بالمتلقين لمنح الصندوق في البلدان التي سيزورها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

هيئات معاهدات حقوق الإنسان

25 - أوصى المجلس بتوجيه دعوات إلى أعضاء اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان للمشاركة في المناسبات التي تنظم بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الصندوق، وإلى تعميم الدعوات السنوية المتعلقة بتقديم الطلبات والمواد المتصلة بالذكرى السنوية لإنشاء الصندوق. وفي 23 آذار/مارس 2022، نظمت لجنة حقوق الطفل، بالتعاون مع الممثلة الخاصة للأمم العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، والصندوق العالمي لإنهاء الرق الحديث، ورابطة حقوق الطفل Child Rights Connect، والمؤسسة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية، احتفالا عاما على الإنترنت بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. وشارك في هذا الحدث السيد بيرايو - غوزمان، عضو المجلس، بصفته متكلمًا.

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالبشر وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب

26 - في أعقاب اجتماع افتراضي عقد في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 مع موظفي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة العاملين في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالبشر، قرر المجلس النظر في طلبات المشاريع المقبولة المقدمة من الجهات المتلقية حالياً لمنح من ذلك الصندوق. وأوصى المجلس بالنظر في طلبات المشاريع المقدمة من متلقي المنح من أموال أخرى مماثلة على قدم المساواة مع جميع طلبات المشاريع الأخرى، من خلال استعراض تناقسي للاحتياجات والجدارة، مع ضمان عدم وجود تداخل مع بنود الميزانية للمشاريع المقدمة إلى صناديق أخرى. وأوصى المجلس أيضا بالنظر في وضع نظام إحالة وبعقد اجتماع مقبل مع أعضاء مجلس أمناء صندوق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

27 - وفي 23 آذار/مارس 2022، اجتمع المجلس افتراضياً مع أعضاء مجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب، بمن فيهم سارة حسين (بنغلاديش)، وفلاديمير يوفيتش (صربيا)، وخوان إرنستو منديز (الأرجنتين)، ولورانس موروغو موتي (الرئيس، كينيا)، وفيغيان ناثانسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية). وكان الغرض من اجتماع صندوق التبرعات هو التعرف على مجالات عمل كل منهما ومناقشة التحديات المشتركة وأوجه التآزر الممكنة والتداخل المحتمل للتمويل. وأقر كلا المجلسين بالتآزر والتقاطع بين الصندوقين. وشددوا على الحاجة إلى وضع استراتيجية توعية للبلدان والمناطق دون الإقليمية التي لم يتلقوا منها أي طلبات. وناقش أعضاء كلا المجلسين سبل ضمان حماية المتلقين لمنح الصندوقين الذين يعملون في بيئات ذات حيز مدني متقلص. واتفقا أيضاً على أنه يجوز للمنظمات أن تقدم طلبات مشاريع إلى كلا الصندوقين في آن واحد، وعلى أن يُنظر في طلباتها على أساس تنافسي في ضوء الاحتياجات والجدارة، مع ضمان عدم وجود تداخل في بنود الميزانية.

الشركاء الأكاديميون

28 - في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، عقد المجلس حواراً عبر الإنترنت مع المدير والمدير المساعد لمختبر الحقوق بجامعة نوتنغهام لاستكشاف سبل التعاون. وناقش المجلس وممثلو مختبر الحقوق الدعم الأكاديمي الذي يمكن أن تقدمه مختلف برامج مختبر الحقوق للصندوق، بما في ذلك إمكانية إجراء عملية لرسم خرائط لانتشار الرق في مختلف مناطق العالم وإشراك الضحايا في العمليات التي تؤثر عليهم.

دال - الذكرى السنوية الثلاثون لإنشاء الصندوق

29 - أنشئ الصندوق قبل 30 عاماً، من خلال قرار الجمعية العامة 122/46، المتخذ في 17 كانون الأول/ديسمبر 1991. ومنذ ذلك الحين، قدم الصندوق أكثر من 850 منحة في 104 بلدان، بقيمة 9 ملايين دولار، وساعد عشرات الآلاف من الضحايا على استعادة حياتهم وحريتهم. وأوصى المجلس بالاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الصندوق في الفترة من 21 أيلول/سبتمبر 2021 إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2022، وهو اليوم الدولي لإلغاء الرق.

30 - واستهلت الاحتفالات بالذكرى السنوية الثلاثين في حلقة دراسية شبكية بعنوان "الطريق إلى التعافي: تحسين الاستجابة لأشكال الرق المعاصرة للفئات الضعيفة، بما في ذلك النازحون". وعقد هذا الحدث في 21 أيلول/سبتمبر 2021 بالتزامن مع تقديم تقرير المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة إلى الدورة الثامنة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، المعنون "الصلة بين التشرد وأشكال الرق المعاصرة" (A/HRC/48/52). واشترك في تنظيم الحلقة الدراسية الشبكية الصندوق والمقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة ومختبر الحقوق بجامعة نوتنغهام، وأدارتها السفيرة تين مورش سميث، الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف. وافتتح السيد شيروا، رئيس المجلس، الحلقة الدراسية الشبكية بالتأكيد على أن الصندوق، الذي عانى من نقص مزمّن في التمويل على مدى السنوات السابقة، هو آلية استثنائية وفعالة للغاية من حيث التكلفة، ساعدت منظمات الخطوط الأمامية على جعل الإجراءات تركز على الناجين، من أجل منع الرق ومكافحته وإنهائه ومساعدة الناجين على التعافي من محتهم.

31 - وخلال الجزء الأول من حلقة النقاش، بشأن حماية وتمكين ضحايا الرق المنتمين إلى الفئات الضعيفة، أكد مارينالدو سواريس، أحد الناجين من العمل القسري والحائز على الجائزة الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2016 في البرازيل، على الحاجة الملحة إلى التصدي للرق من خلال الاستثمار في تنمية المجتمعات الضعيفة، ولا سيما من خلال ضمان توافر الغذاء ووسائل العيش المستدامة. وأبرزت ممثلات ثلاث منظمات⁽³⁾ تتلقى الدعم من الصندوق في ألبانيا والبرازيل وسنغافورة الأهمية الحيوية للدعم المالي والتقني الذي يقدمه الصندوق. وأوصى الممثلون بأن تكون المؤسسات الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني أكثر استباقية في تحديد الجماعات والأفراد المعرضين لأشكال الرق المعاصرة؛ وأن تُحسّن قدرتها على الكشف عن ضحايا الرق بين النازحين والمهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء والقصر غير المصحوبين بذويهم؛ وأن تُنظّم حملات توعية بشأن قوانين العمل والمخاطر المتصلة بالرق للحيلولة دون وقوع النازحين واللاجئين في الرق.

32 - وخلال الجزء الثاني من حلقة النقاش، بشأن تحسين التصدي للرق في سياقات النزوح القسري، صاغ عددا من التوصيات كلّ من المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، تومويا أوبوكاتا؛ ورئيسة قسم سياسة الحماية والمشورة القانونية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مادلين غارليك؛ والمديرة المساعدة لبرنامج القانون والسياسات في مختبر الحقوق، كاتارينا سفارتس. وشددت السيدة غارليك على أهمية "المبادئ التوجيهية بشأن الحماية الدولية: تطبيق المادة 1 ألف (2) من اتفاقية عام 1951 و/أو بروتوكول عام 1967 الخاص بوضع اللاجئين على ضحايا الاتجار والأشخاص المعرضين لخطر الاتجار" التي اعتمدها المفوضية في عام 2006، والتي توفر إرشادات تفسيرية للحكومات والممارسين القانونيين وصناع القرارات بشأن الحالات التي قد يصبح فيها الأشخاص المتجر بهم مؤهلين للحصول على صفة اللاجئ. وشدد السيد أوبوكاتا على المساهمة الرئيسية التي يقدمها الصندوق في دعم المنظمات الشعبية، القريبة من الأفراد المحتاجين والمجتمعات المحلية المحتاجة. وأوصى أيضا بأن تتيح الحكومات للنازحين إمكانية الحصول على العمل اللائق قانوناً وممارسةً حتى يتمكنوا من الإسهام في الاقتصاد المحلي، ويصبحوا معتمدين على النفس، ويكونوا أقل عرضة لأشكال الرق المعاصرة. وعلاوة على ذلك، أوصى بأن تقوم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بزيادة وعي النازحين بحقوق الإنسان الخاصة بهم وقنوات الإبلاغ القائمة في حالة الاستغلال أو سوء المعاملة. وسلطت السيدة سفارتس الضوء على أن الحرمان من الشخصية القانونية هو في صميم العبودية التقليدية، وأوصت بوضع معايير دولية إضافية، ومواءمة التشريعات المحلية مع المعايير الدولية لضمان توفير حد أدنى من الحماية للأشخاص الضعفاء، ومواءمة التشريعات المحلية بين البلدان لكي تتطبق المعايير وتدابير الحماية في سياقات مختلفة للأشخاص المتنقلين. وشددت أيضاً على الحاجة إلى معالجة الظروف الهيكلية والأسباب الجذرية التي تعزز الرق المعاصر.

33 - وفي أعقاب هذا الحدث، نظمت حملة على وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي بالاحتياجات المستمرة لضحايا أشكال الرق المعاصرة وبالدور الفريد للصندوق في تليبيتها. وشملت مواد الحملة مختلف منتجات الوسائط المتعددة، مثلشرطة الفيديو والرسوم التوضيحية، المنشورة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي. ولتسليط الضوء على الأثر التحويلي للصندوق على حياة المستفيدين، سيتم إصدار 30 لمحة

(3) ماريانا دي لا فوينتي غوميز، منسقة مركز كارمن باسكاران للدفاع عن الحياة وحقوق الإنسان (البرازيل) وماريانا ميشي، المديرة التنفيذية لمنظمة "مختلفون ومتساوون" (ألبانيا)؛ وجايا أنيل كومار، مديرة البحوث والدعوة في المنظمة الإنسانية لاقتصاديات الهجرة (سنغافورة).

وصفية عن ضحايا الرق والممارسين في المجتمع المدني المرافقين لهم على طريق التعافي لمدة 30 يوما بعد اليوم الدولي لإلغاء الرق، 2 كانون الأول/ديسمبر 2022. والجهات المانحة للصندوق والمتلقية لمنحه، فضلا عن الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، مدعوة إلى المشاركة في الحملة عن طريق إتاحة مادة يتييسر الوصول إليها ضمن مجموعة مواد للحملة بغية حشد المزيد من الدعم لضحايا التعذيب وللصندوق.

34 - وكجزء من الاحتفالات، شارك الصندوق أيضا في رعاية حدث دون إقليمي حول الرق في منطقة الساحل، نظمتها حكومة موريتانيا وشبكة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في نواكشوط يومي 16 و 17 آذار/مارس 2022. وقدمت السيدة كابرال، عضوة المجلس ورئيسته السابقة، عرضا عن عمل الصندوق والتحديات المتصلة بتقديم المساعدة إلى ضحايا الرق. وأوصى المجلس باحتتام احتفالات الذكرى السنوية في 2 كانون الأول/ديسمبر 2022، وهو اليوم الدولي لإلغاء الرق واليوم الأخير من الدورة السابعة والعشرين للمجلس، بعقد حلقة نقاش بعنوان "الطريق إلى التعافي: 30 عاما من دعم ضحايا أشكال الرق المعاصرة".

هاء - آلية المنح فيما بين الدورات

35 - عقد المجلس اجتماعا عن بعد فيما بين الدورات في 23 أيار/مايو 2022 لمناقشة اعتماد آلية للمنح فيما بين الدورات، ووافق على إطلاق دعوة خاصة لمساعدة ضحايا الرق المتوارث والتقليدي في منطقة الساحل.

اعتماد آلية للمنح فيما بين الدورات

36 - إذ أحاط المجلس علما بأن الفرع الحادي عشر من مبادئ الصندوق التوجيهية الحالية المعدة لتستخدمها الجهات المقدمة للطلبات والجهات المتلقية للمنح، المعنون "المساعدة الطارئة"، يتيح إمكانية منح المساعدة الطارئة فيما بين الدورات لتمويل المشاريع التي تساعد ضحايا أشكال الرق المعاصرة الذين يواجهون صعوبات مالية غير متوقعة، أوصى المجلس بإدراج فرع إضافي، هو الفرع الثاني عشر المعنون "دعوات خاصة". وأوصى المجلس أيضا باعتماد فقرة جديدة، هي الفقرة 93، التي يجوز بموجبها لأمانة الصندوق، على أساس استثنائي ورهنا بتوافر التمويل، أن تصدر، خلال فترة ما بين الدورات، دعوات خاصة لمواضيعية أو جغرافية لتقديم طلبات إلى المنظمات وغيرها من قنوات المساعدة القائمة التي تقدم مساعدة مباشرة إلى ضحايا أشكال الرق المعاصرة في البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا في حافظة الصندوق الإجمالية الحالية للمنح (الجغرافية) أو لضحايا أنواع أشكال الرق المعاصرة الممثلة تمثيلا ناقصا في الحافظة الإجمالية الحالية للمنح (المواضيعية).

37 - وأوصى المجلس أيضا باعتماد الفقرتين الجديدتين 94 و 95، اللتين تحددان معايير المقبولية والنظام الداخلي للمنظمات التي تقدم طلبات بموجب دعوات خاصة.

38 - ووفقا للفقرة 94 الجديدة، ستتصل أمانة الصندوق بالمنظمات وغيرها من قنوات المساعدة القائمة وستدعوها إلى تقديم طلباتها بالإسبانية أو الإنكليزية أو الفرنسية من خلال نظام إدارة المنح الإلكتروني. ويمكن للمنظمات التي تقدم طلبات بموجب هذه الدعوات الخاصة طلب منح تتراوح بين 15 000 دولار و 35 000 دولار، بحسب توافر الأموال. وينبغي أن تتبع الطلبات المقدمة بموجب دعوات خاصة نفس

النظام الداخلي الوارد في الفرع الثالث من المبادئ التوجيهية، بشأن تقديم طلبات الحصول على منح، باستثناء الفقرتين 20 و 23.

39 - ووفقا للفقرة 95، يمكن أن تغطي المنح المقدمة بموجب دعوات خاصة فترة تصل إلى 12 شهرا. وسيتعين على متلقي المنح تقديم تقرير مرحلي عن استخدام المنحة الأولى المقدّمة بعد ستة أشهر من بدء المشروع، وتقرير سردي ومالي نهائي بعد شهرين من الانتهاء من المشروع، وتقرير مراجعة الحسابات عن استخدام المنح، حسب الانطباق، عند الانتهاء من المشروع. وبعد تنفيذ مشروع بموجب دعوة خاصة، يمكن طلب منحة جديدة لمواصلة المشروع في إطار دورة المنح السنوية. وستتوقف الموافقة على تقديم تقارير سرديّة ومالية وتقارير مراجعة حسابات مرضية عن التقدم المحرز بشأن استخدام المنحة في إطار الدعوة الخاصة، وكذلك على الوفاء بجميع المتطلبات الأخرى لدورة المنح السنوية، بما في ذلك عملية استعراض تنافسية وتوافر الأموال.

إطلاق دعوة خاصة لمنطقة الساحل

40 - كشفت المشاورات مع منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك بعض وجودهما الميداني، عن استمرار حدوث الرق التقليدي والمتوارث في منطقة الساحل، وعن الاحتياجات الكبيرة للناجين من هذه الممارسات، حيث يعمل المجتمع المدني في كثير من الأحيان على سد الثغرات في خدمات الدولة، وذلك على الرغم من القيود المالية. واستجابة لتلك الاحتياجات، أوصى المجلس بتوجيه دعوة خاصة لتقديم الطلبات إلى المنظمات وغيرها من قنوات المساعدة القائمة التي تقدم المساعدة المباشرة لضحايا الرق التقليدي والمتوارث في بلدان مختارة في منطقة الساحل. وبالنظر إلى الاحتياجات القائمة، أوصى المجلس بتخصيص بند في الميزانية بمبلغ يتراوح بين 250 000 دولار و 300 000 دولار لتمويل ما يقرب من 10 منظمات من منطقة الساحل.

41 - وفي 1 حزيران/يونيه 2022، أرسلت دعوة محدّدة الأهداف لتقديم مقترحات إلى 19 منظمة من منظمات المجتمع المدني، حددها الوجود الميداني لمنظمة العمل الدولية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وساعدت ضحايا الرق التقليدي والمتوارث في المنطقة. وكان الموعد النهائي لتقديم طلبات المشاريع التي سيتم تنفيذها بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 و 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023 هو 1 تموز/يوليه 2022. وبحلول نهاية فترة الدعوة إلى تقديم مقترحات، تلقت أمانة الصندوق 15 طلبا، بقيمة 497 613 دولار، لمساعدة 6 910 من ضحايا الرق التقليدي والمتوارث في بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر. وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس 2022، ستقوم أمانة الصندوق بفحص المقبولية وتقييم طلبات المشاريع. وبعد ذلك، سيقوم الوجود الميداني لمفوضية حقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية بزيارات ميدانية إلى المنظمات مقدمة الطلبات لتقييم قدرتها على تنفيذ المشاريع. وسيقوم المجلس بعد ذلك بدراسة طلبات المشاريع وتقييمات الأمانة وسيقدم توصيات بشأن المنح خلال جلسة في فترة ما بين الدورات تُعقد عن بعد في أيلول/سبتمبر 2022.

خامسا - اليوم الدولي لإلغاء الرق

42 - احتفالاً باليوم الدولي لإلغاء الرق في 2 كانون الأول/ديسمبر 2021، أصدر المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة والمجلس بيانا مشتركا⁽⁴⁾. وأيد البيان أيضا مكلفون آخرون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بمن فيهم المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، والمقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال. وشدد الخبراء المستقلون على أن آثار التحديات العالمية الراهنة، مثل جائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية وتغير المناخ والنزاع المسلح، تدفع عددا متزايدا من الناس، ولا سيما النساء والأطفال، إلى أشكال الرق المعاصرة. وسلط الخبراء الضوء أيضا على أن أشكال الرق المعاصرة تغذيها أشكال متداخلة من التمييز والقمع وعدم المساواة على أساس العرق والأصل الإثني والطائفة الإثنية والوضع الاجتماعي والاقتصادي والعمر والإعاقة والميل الجنسي والهوية الجنسية والوضع من حيث الهجرة. ولمنع الاستغلال، الذي قد يرقى إلى مستوى أشكال الرق المعاصرة، حث الخبراء الدول على إنشاء مسارات للهجرة الآمنة؛ وتيسير الحصول على العمل اللائق، بالتعاون مع قطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية؛ وتعزيز الجهود الرامية إلى معالجة عدم المساواة والتمييز؛ وضمان حماية الفئات الأكثر ضعفا. وشددوا أيضا على أهمية تعزيز مساءلة مرتكبي أشكال الرق المعاصرة على سبيل الأولوية، بالنظر إلى أن الإفلات من العقاب يسود حاليا في حالات كثيرة جدا. وكرروا تأكيد أهمية وجود بيئة آمنة وتمكينية تسمح لمنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان العاملين على إنهاء أشكال الرق المعاصرة بالقيام بعملهم. وأخيرا، ناشد الخبراء جميع الدول الأعضاء زيادة مساهمتها في الصندوق، أو تقديم مساهمة لأول مرة.

43 - وفي بيان صدر في اليوم نفسه⁽⁵⁾، دعا الأمين العام الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص إلى "تعزيز العمل الجماعي لإنهاء ممارسة الرق البشعة" وحث جميع البلدان على "تكثيف جهودها لتحديد الضحايا والناجين وحمايتهم - بسبل منها المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة".

سادساً - كيفية التبرع للصندوق

44 - الحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من كيانات القطاع الخاص أو العام مدعوة إلى التبرع للصندوق. وينبغي للجهات المانحة أن تبيّن في أمر الدفع أنه موجه إلى "حساب صندوق مكافحة الرق" (for the slavery fund, account SH). وللحصول على مزيد من المعلومات عن طريقة التبرع وتفاصيل إضافية عن الصندوق، يُرجى من الجهات المانحة الاتصال بأمانة الصندوق على العنوان التالي:

(4) OHCHR, "International Day for the Abolition of Slavery, 2 December 2021", press release, 1 (4) December 2021. متاح على الرابط: www.ohchr.org/en/press-releases/2021/12/international-day-abolition-slavery-2-december-2021.

(5) انظر www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2021-12-02/secretary-generals-message-the-international-day-for-the-abolition-of-slavery-scroll-down-for-french-version.

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
 United Nations
 CH 1211 Geneva 10
 Switzerland

البريد الإلكتروني: slaveryfund@ohchr.org

الهاتف: +41 22 917 9376

الفاكس: +41 22 917 9017

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

45 - لا يزال الصندوق يؤدي دورا لا غنى عنه في دعم منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة التي تقدم الخدمات الأساسية لضحايا أشكال الرق المعاصرة. ومنذ تأسيسه قبل 30 عاما، قدم الصندوق أكثر من 9 ملايين دولار من خلال أكثر من 850 منحة في 104 بلدان، مما ساعد عشرات الآلاف من الضحايا على استعادة حياتهم وكرامتهم. وفي عام 2022 وحده، قدم الصندوق 43 منحة لمنظمات المجتمع المدني التي تقدم خدمات طبية ونفسية واجتماعية وقانونية مباشرة لأكثر من 13 000 ضحية في 33 بلدا تعرضوا لأشكال الرق المعاصرة، مثل أسوأ أشكال عمل الأطفال، والسخرة والعمل القسري، والاستغلال الجنسي، وزواج الأطفال والزواج القسري.

46 - وفي عام 2021، تلقى الصندوق تبرعات وتعهدات وهبات عامة من 11 مانحا بإجمالي 1 510 218 دولاراً. وبحلول الوقت الذي يحتفل فيه الصندوق بالذكرى السنوية الثلاثين لتأسيسه، سيحتاج إلى توسيع قاعدة مانحيه والحفاظ عليها لمواصلة تلقي ما لا يقل عن مليوني دولار سنويا للاستجابة بشكل كاف لطلبات المساعدة الهامة التي يتلقاها الصندوق من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. وتُحَث جميع البلدان على تكثيف جهودها لتحديد الضحايا والناجين وحمايتهم عن طريق المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة.